

## الفيروس «الأفريقي» يزيد المخاطر

«بُنجبها» الفيروس الذي يتطوّر كل يوم مضعافاً إرساك البلاد المفلسة التي تخوض معارك تُسرّع استفزافها. الباحث في علم الفيروسات في كلية الطب في الجامعة الأميركية في بيروت الدكتور حسن زرقاط نثّه، في اتصال مع «الأخبار»، من النسخة المتحوّرة الجديدة من الفيروس التي ظهرت في جنوب أفريقيا، «والتي من شأنها أن تصيب الأشخاص المتعافين من الوفاء» لافتاً إلى أن الدراسات الأخيرة التي استندت إلى تحليل البرازمة لرصد الفيروسات المتحوّرة بالطريقة الأنيمة المطلوبة لتحديد الدراسات التوصيفية ووضع الإجراءات والخيارات اللازمة، سيبيي الحل مرتبط بالدرجة الأولى

بالإجراءات الوقائية «التي لا غنى عنها، وإن بوشرت عمليات التلقيح من معركة حثّ المقيمين على الالتزام في وقت قريب»، على حدّ تعبير زرقاط. ومن شأن هذه المعطيات أن تُدكّر بحجم المازق الذي يعصف بالبلد، خصوصاً إذا ما تمّ الاستناد إلى «سجلّ» التعاطي الرسمي مع الأزمة الصحية سابقاً. وإذا كان الإداء في المراحل السابقة، حين كان الواقع الوبائي أقل خطورة، كارثياً باعتبار عدد من العاملين والمغنين في القطاع الصحي على صعيد «مسابقة» التفريط بصحتهم وصحة ذويهم عبر الالتزام قدر الإمكان بالإجراءات الوقائية المطلوبة، «التي لا تزال ألف باء النجاة من هذا الفيروس المستجد»، وفق ما قال سابقاً رئيس لجنة الصحة النيابية عصام عراجي.



النسخة المتحوّرة الجديدة من الفيروس التي ظهرت في جنوب أفريقيا تصيب المتعافين (مروان بو حيدر)

**قضية** ما بين يوم وآخر، يتبدّل سعر السلعة الاستهلاكية، لا استقرار في الأسعار ولا في الكميات، فما يوجد اليوم في السوق، سيفقد غداً أو تحلّف أسعاره. هذه هي الحال اليوم في السوق، كأنها بورصة، يحدث ذلك، فيما «الدعم» لا يزاك مستمرا لتجار الأزمات الذين طوروا في «تجارتهم»، مضاعفين أرباحهم من اختراع «ماركات» ليضام هـي، بك بساطة، بضام مدعومة أعيد توضيها!

## الدعم زاد من أزممتي الاحتكار والتخزين السوق، يفرّخ «ماركات» من مواد مدعومة!

الدعم «لم تحقق الأمال التي كانت مدفوعة عليها»، على ما يقول بو حيدر، لذلك، بات الإنتاج اليوم بضرة إعادة صياغة وجهة الدعم من تجار الأزمات وتفرغها من الأكياس المهورة إلى المواطنين المستحقين، وعندما تتعدّل الوجهة، «يمكن استعادة السوق من التجار وفتح السوق على المنافسة، ما يؤدي تاليا إلى تجديد في السوق». يقول

استقرار في المواد الاستهلاكية الموجودة في السوق، لا كمية ولا سعراً، فمما هو موجود اليوم، سيكون مفقوداً غداً والعكس صحيح، وكذلك الحال بالنسبة إلى نزولاً، ولو انخفضت تكاليفه. وفي آخر المؤشرات حول أسعار السلع والمنتجات الاستهلاكية الأساسية، أوردت جمعية حماية المستهلك تقرير الفصل الأخير من العام الماضي، مقارنة بالفصل الثالث منه، ما هو ثابت في تلك الإحصاءة هو الارتفاع في الأسعار، فلا وجود لسلعة سعرها مستقر من الخضر إلى الفاكهة إلى اللحوم البيضاء والحمراء إلى المواد الغذائية والمنزلية، وتأتي الخضروات على رأس

**ارتقام أسعار الخضروات 43,2% في الربيع الأخير من 2020**

لاحة الأسعار التي لاس ارتفاع أسعارها الـ 43,2%، ومن بعدها اللحوم الحمراء بنسبة 27,8%، والألبان والأجبان بنسبة 17,7%، والمواد المنزلية بنسبة 21,16%، والفواكه بنسبة 7%، والمعلبات والزيت بنسبة 5,1%. فعلى سبيل المثال، لم يعد مستغرباً مثلاً أن يصل سعر كيلو الجن الفرنسي إلى 150 ألف ليرة أو سعر كيلو البندورة أو التفاح إلى ثمانية آلاف ليرة، حتى الليمون الذي يعدّ فصل الشتاء موسم، لم يتخفّف سعره عن الأربعة آلاف ليرة في الجملة أيضاً، أما في المرفق، فحدّت ولا خرج، فلكل محل أو «بسطة»

( مروان بو حيدر )



### تحقيق

## تجارة السجاد تنهار الرحلة الأخيرة على «بساط الريح»

نشاتها في لبنان عام 1930. مذكاً، صمدت المؤسسة «وعايشت كلّ الحنّ موسمين كارثيين»، بحسب إبراهيم قبالن، رئيس جمعية تجار السجاد العجمي وصاحب «مؤسسة محمود قبالن للسجاد». إذ أن «السجاد سلعة موسمية، وتزدهر تجارته مع بداية تشرين الثاني موسم عام 2019 ضرب بالكمال التزامته مع انطلاق الانتفاضة الشعبية، فيما العام الماضي كان كارثياً على مختلف الأصعدة مع الانهيار الاقتصادي. الطلب على السجاد الفاجر

انضم السجاد إلى السلم والمنتجات التي قد ينظم غالبية اللبنانيين عن شرائها لفترة طويلة. المستهلكون، حتى المسروبون منهم، يفضلون توفير أموالهم للأساسيات، والتجار يرضون تباطؤاً راية الاستسلام بعد محاولتهم الصمود

لحاميت هنّاليت من دون له مبيعات، والنتيجة، أسماء بارزة في «عالم السجاد» في طريقها إلى تصفية أعمالها نهائياً. أوغلاف بعض فروعها في محاولة أخيرة للاستمرار

### رضاهوا

السجادة الوحيدة التي يحلم كثير من اللبنانيين بامتلاكها هي «سجادة علاء الدين» علّها تحملهم بعيداً من واقعهم، واقع كان مغابراً لسنوات خلت، وكان تجارة السجاد فيه مزدهرة بما يعكس مستوى التذخير والرفق على الكماليات الذي طبع سلوكيات اللبنانيين على مدى عقود. استورد لبنان، بين عامي 2010 و2020، سجادات بقيمة 277 مليون دولار، مقابل صادرات (بمعظمها من السجاد المستورد الذي أعيد تصديره) لا تتجاوز قيمته 22 مليوناً. ووصل الإقبال على السجاد إلى حدود تتخطى إمكانيات مواطني ابرن الاقتصادات في العالم ممن يتمتعون بمستوى عال من الرفاهية. فعلى سبيل المثال، حلّ لبنان عام 2017 في المرتبة الثالثة على لائحة ابرن مستوردي السجاد الإيراني (بقيمة 30 مليون دولار)، بعد الولايات المتحدة (126 مليون دولار) وألمانيا (57,5 مليوناً)، ومتقدماً على المملكة المتحدة (23,4 مليوناً) واليابان (23,1 مليوناً). كانت هذه أيام «الزمن الجميل». اليوم، حدود 20 مليون دولار، وهكذا «صارت الإجازات محددة»، يتابع الملاح، ويسبب ذلك، تختلف أسعار اللحوم من لحظة إلى أخرى. ولئن كانت وزارة الاقتصاد، قد حددت سعر كيلو اللحم البقري بما بين 35 و39 ألفاً، ولحم الغنم بين 45 ألفاً (غنم أبو دنب الأوسترالي أو الروماني) و55 ألفاً للبلدي، إلا أن هذا السعر لا يطبق إلا على «الكيلو العادي»، أي الذي لا تتلفه منتجات أخرى (بهارات وأكياس نايلون والكعك المطحون) أو تنظف. فعندها، حكماً سيصبح السعر سعراً آخر. هكذا مثلاً، كيلو لحم البقر يبدأ من 35 ألفاً ويصل إلى نحو 80 ألفاً (للحمة الغتيلة الهبرة) وكذلك الحال بالنسبة إلى لحم الغنم الذي يصل إلى 100 ألف ليرة. والأمير نفسه ينطلق على منتجات الألبان والأجبان والمواد الغذائية. لكن، هل يمرر ذلك ما الت إليه الأسعار اليوم؟ وإلى متى ستبقى تلك الأسباب الشائعة التي يكوى بسببها المواطنون بالأسعار الفالنتة؟

«يصعب على المؤسسات خصوصاً التي تتساجر صالات عرض أن تصمد بعد قبالن، رئيس جمعية تجار السجاد العجمي وصاحب «مؤسسة محمود قبالن للسجاد». إذ أن «السجاد سلعة موسمية، وتزدهر تجارته مع بداية تشرين الثاني موسم عام 2019 ضرب بالكمال التزامته مع انطلاق الانتفاضة الشعبية، فيما العام الماضي كان كارثياً على مختلف الأصعدة مع الانهيار الاقتصادي. الطلب على السجاد الفاجر

انضم السجاد إلى السلم والمنتجات التي قد ينظم غالبية اللبنانيين عن شرائها لفترة طويلة. المستهلكون، حتى المسروبون منهم، يفضلون توفير أموالهم للأساسيات، والتجار يرضون تباطؤاً راية الاستسلام بعد محاولتهم الصمود

السجادة الوحيدة التي يحلم كثير من اللبنانيين بامتلاكها هي «سجادة علاء الدين» علّها تحملهم بعيداً من واقعهم، واقع كان مغابراً لسنوات خلت، وكان تجارة السجاد فيه مزدهرة بما يعكس مستوى التذخير والرفق على الكماليات الذي طبع سلوكيات اللبنانيين على مدى عقود. استورد لبنان، بين عامي 2010 و2020، سجادات بقيمة 277 مليون دولار، مقابل صادرات (بمعظمها من السجاد المستورد الذي أعيد تصديره) لا تتجاوز قيمته 22 مليوناً. ووصل الإقبال على السجاد إلى حدود تتخطى إمكانيات مواطني ابرن الاقتصادات في العالم ممن يتمتعون بمستوى عال من الرفاهية. فعلى سبيل المثال، حلّ لبنان عام 2017 في المرتبة الثالثة على لائحة ابرن مستوردي السجاد الإيراني (بقيمة 30 مليون دولار)، بعد الولايات المتحدة (126 مليون دولار) وألمانيا (57,5 مليوناً)، ومتقدماً على المملكة المتحدة (23,4 مليوناً) واليابان (23,1 مليوناً). كانت هذه أيام «الزمن الجميل». اليوم، حدود 20 مليون دولار، وهكذا «صارت الإجازات محددة»، يتابع الملاح، ويسبب ذلك، تختلف أسعار اللحوم من لحظة إلى أخرى. ولئن كانت وزارة الاقتصاد، قد حددت سعر كيلو اللحم البقري بما بين 35 و39 ألفاً، ولحم الغنم بين 45 ألفاً (غنم أبو دنب الأوسترالي أو الروماني) و55 ألفاً للبلدي، إلا أن هذا السعر لا يطبق إلا على «الكيلو العادي»، أي الذي لا تتلفه منتجات أخرى (بهارات وأكياس نايلون والكعك المطحون) أو تنظف. فعندها، حكماً سيصبح السعر سعراً آخر. هكذا مثلاً، كيلو لحم البقر يبدأ من 35 ألفاً ويصل إلى نحو 80 ألفاً (للحمة الغتيلة الهبرة) وكذلك الحال بالنسبة إلى لحم الغنم الذي يصل إلى 100 ألف ليرة. والأمير نفسه ينطلق على منتجات الألبان والأجبان والمواد الغذائية. لكن، هل يمرر ذلك ما الت إليه الأسعار اليوم؟ وإلى متى ستبقى تلك الأسباب الشائعة التي يكوى بسببها المواطنون بالأسعار الفالنتة؟

نشاتها في لبنان عام 1930. مذكاً، صمدت المؤسسة «وعايشت كلّ الحنّ موسمين كارثيين»، بحسب إبراهيم قبالن، رئيس جمعية تجار السجاد العجمي وصاحب «مؤسسة محمود قبالن للسجاد». إذ أن «السجاد سلعة موسمية، وتزدهر تجارته مع بداية تشرين الثاني موسم عام 2019 ضرب بالكمال التزامته مع انطلاق الانتفاضة الشعبية، فيما العام الماضي كان كارثياً على مختلف الأصعدة مع الانهيار الاقتصادي. الطلب على السجاد الفاجر

(مروان طحطب)

